

عكس ما جاء به الأمر الملكي الذي ذكرناه سابقا الذي نص على المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية فإن تشريعات الثورة الفرنسية قد انكرت في أول عهدها فكرة الشخص المعنوي ذاته ثم اعترفت بعد ذلك بالفكرة و مع ذلك لم يتضمن قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة 1810 أي نص يقرر المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية إلا انه صدرت بعد ذلك عدة تشريعات متفرقة تنص صراحة أو يستفاد منها ضمنا بالمسؤولية الجنائية لبعض الأشخاص المعنوية , و نجد أن المشروع التمهيدي لقانون العقوبات الفرنسي لسنة 1978 تضمن نصا يقرر ذلك للأشخاص المعنوية ذات النشاط التجاري أو الصناعي أو المالي دون غيرها

,